والوطنية للتنمية. والسبب في ذلك عدم وجود الخطط أصلاً والتسيب الحاصل في الدراسات العليا. ولذلك يصبح الاجتهاد القائم على الرؤية الفردية، هو المقياس والمعيار. وهذا الاجتهاد يحمل مخاطر لا تخفى على أحد. وهكذا تتحول العملية التعليمية الى عملية تخدم نفسها او المشرف عليها دون اي مضمون يخدم غرضاً وطنياً. وبذلك يتحول نظامنا التعليمي الى نظام هجين لا يمكنه ان يستجيب لحاجات السوق المحلية، ولا يرتفع ليلبي حاجة السوق الخارجية القائمة على اقتصاد متطور.

ومع اننا نشعر بالفخر ونحن نسجل رقماً قياسياً في عدد خريجي الجامعات من الفلسطينيين اذ بلغت النسبة ٢٠ في الألف عام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧[٣٩]، الا أننا نتساءل عن النوعية في الأرض المحتلة. وربما كنا قد ركزنا بحثنا حول التعليم الأكاديمي الثانوي والجامعي وما بينهما من مستويات، ولكن الوضع لا يختلف بشكل أساسي بالنسبة للتعليم الصناعي او التعليم بأنواعه الأخرى.

وتصبح المشكلة أكبر اذا اضفنا الى الأبعاد التي بيناها حول التعليم في الضفة مشكلات التعليم في القطاع والتباعد بين المستويين. وهكذا تصبح مسؤولية التخطيط الوطني في حقل التعليم والثقافة في الضفة والقطاع أكثر وضوحاً على تعقيدها. وتتضح مسؤوليات مجلس التعليم العالي والمهام الوطنية التي تعقد الآمال عليه لتحقيقها في ضوء هذا الواقع. ولكن عدم الوصول الى هدف وطني واضح في حقل التنمية، وبالتالي في الحقول الأخرى التي تسهم في التنمية، يجعل مجلس التعليم العالي في وضع غير مريح وسبيله غير واضح.

وتبرز في مجال الخطة الوطنية للتعليم اجتهادات مختلفة. بعضها ينادي بضرورة ترك العملية التعليمية لتكيف نفسها مع العرض والطلب الاقتصاديين ولتستجيب للظروف الاجتماعية التي تفرزها ظروف السوق. والبعض الآخر ينادي بتخطيط تربوي وتعليمي يستجيب للحاجة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان في الأرض المحتلة. ولكن ما هي الحاجات الاقتصادية والاجتماعية هذه؟

لا يمكن انكار ان الحاجة تختلف باختلاف مكان تواجد الفلسطيني، وحاجة مكان هذا التواجد وضغوطه الاقتصادية والاجتماعية. الا ان وضع الفلسطينيين تحت الاحتلال، يختلف نوعاً عن وضع الآخرين في الشتات. ففي حين ان ٣٠٪ من الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي، لا يعمل في الأرض المحتلة أكثر من ١٠٪ من خريجي الجامعات[٤٠] وهذا يعني انه لابد من أخذ حاجة السوق الخارجية في الاعتبار عند التخطيط التعليمي الجامعي ما دام الاقتصاد المحلي غير قادر على استيعاب الا هذه النسبة من الخريجين في المرحلة الحالية. الا ان الاهتمام بالسوق الخارجية لا يجوز ان يثنينا عن العمل بدأب لزيادة فرص العمل داخل الأرض المحتلة وتقليل الاعتماد على السوق الخارجية لاستيعاب الخريجين ونعتقد انه من الممكن تطبيق المبدأ نفسه على أنواع ومستويات التعليم الأخرى خاصة وأن السيطرة الاسرائيلية لا تسمح بأي تطور ظاهر في الزراعة والصناعة. وعليه فان تخطيط التعليم الجامعي، وربما التعليم بشكل عام، ليناسب اقتصاداً مكبوتاً بشكل مصطنع، يلتقي في الواقع مع فكرة الاختناق الاجتماعي[٤١].